



المقدمة

منذ حوالي عقد من الزمن، تحاول دولة إسرائيل تنفيذ مشروع هدفه الرئيسي هو تشييد مباني جديدة لمكتب رئيس الوزراء ومقر رئيس الوزراء، بهدف تزويد رئيس الوزراء ومراكز القيادة بالحماية الأمنية والبنية التحتية الوظيفية التي تضمن بقاءهم واستمرارية عملهم في الأوقات الاعتيادية الروتينية وأوقات الطوارئ. فشل المشروع في صورته الأولى، ولم يتم بعد اتخاذ قرار يسمح بالشروع في انشاء مشروع بديل.

على هذه الخلفية، كانت هناك حاجة إلى أعمال بناء وحماية واسعة النطاق وفورية في المقر الرسمي لرئيس الوزراء في شارع بلفور في أورشلليم-القدس، للتأكد من أن المقر يلبي متطلبات الأمن والسلامة للهيئات الأمنية. أدت الادارة البيئية والسيئة في تنفيذ أعمال البناء والحماية هذه، منذ عام 2018، إلى وضع إشكالي في ثلاثة جوانب: الأول - تضرر المعدات التي تم شراؤها بملايين الشواقل للمقر الرسمي لرئيس الوزراء بسبب التأخير في تنفيذ الأعمال، بشكل رئيسي حتى إخلاء المقر الرسمي في شهر تموز/يوليو 2021، ولم يعد من الممكن استخدام هذه المعدات؛ الثاني - بسبب التأخير المذكور أعلاه، تعذر على رؤساء الوزراء الذين تولوا منصبهم في الأعوام 2021 - 2023 السكن في المقر الرسمي، ولذلك استثمرت الدولة حوالي 56 مليون شيكل في تعديل وملاءمة مساكنهم الخاصة (في قيساريا، رعنا وتل أبيب وشارع غزة في أورشلليم-القدس) لمتطلبات الأمن والسلامة؛ والثالث - مع نشوب الحرب في 7 تشرين أول/أكتوبر 2023 أثبتت إشكالية سكن رئيس الوزراء في مقر إقامته الخاص بأورشلليم-القدس، حيث أنه حسب المصادر المهنية مكان السكن هذا غير مناسب ليكون مقراً لإقامة رئيس الوزراء في هذا الوقت.

تعكس نتائج تقرير الرقابة هذا الضعف المستمر لمكتب رئيس الوزراء على مدى عقد من الزمن في اتخاذ القرارات بشأن القضية المطروحة - وهذا الضعف تسبب في نفقات كبيرة لأعمال حماية وبناء في مساكن خاصة لرؤساء الوزراء وأدى إلى اتخاذ إجراءات اتسمت بعدم النجاعة وتبذير الأموال العامة. كما تبين أن البناء في عقارات خاصة بتمويل من خزينة الدولة يؤدي إلى اختلاط غير مرغوب فيه بين الأملاك العامة والخاصة.

من أجل تصحيح أوجه القصور المفصلة في تقرير الرقابة، يُطلب من مكتب رئيس الوزراء المضي قدماً في اتخاذ قرار بشأن المصادقة على مشروع لاقامة مبنى لمكتب رئيس الوزراء ومقر إقامته، وكذلك توفير مبنى مقر مناسب لرئيس الوزراء، يشمل بين أمور أخرى على جوانب السلامة والأمن والمحافظة على الأموال العامة. وفي هذا السياق، تشير نتائج الرقابة إلى ضرورة إعادة النظر في ملاءمة مبنى المقر الخاص لرئيس الوزراء في أورشلليم-القدس ليكون بديلاً للمقر الرسمي، والنظر بدلاً من ذلك في شراء أو استئجار مبنى لهذا الغرض.

والأهم من كل ذلك، ومن خلال رؤيه مستقبلية، يقع على عاتق الهيئات الخاضعة للرقابة، وليس أقل من ذلك على عاتق رئيس الوزراء الحالي ورؤساء الوزراء الذين سيتولون هذا المنصب في المستقبل، واجب التأكد من أن تكون من الآن فصاعداً مبادئ النجاعة والتوفير في مركز إجراءات



מעלגה הזד המوضوع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه. إن العمل على ضوء هذه المبادئ تقتضيه في المقام الأول أسباب أخلاقية وعامة.

متياهو أنجلمان

مراقب الدولة
ومفوض شكاوى الجمهور

القدس، نيسان 2024

